منطق التوسع الرأسمالي
تبعية العمل لرأس المال وتنامي ظاهرة الهجرة الدولية للقوى العاملة

م.م. سعيد محمد كريم
جامعة كوية / كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
ماجستير العلوم السياسية – قسم العلاقات الاقتصادية الدولية
Said.mhamad@koyauniversity.org

المقدمة

الهجرة ثمرة التاريخ الذي هو فعل أو تفاعل إرادي واعٍ على مسرح الجغرافيا حيث الإنسان و المجتمع والطبيعة يعملان معاً. إنه نتاج جدل بين أبنية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. هي الصراع من أجل البقاء في إطار تحديات لها خصوصيتها الزمانية المكانية. إذ سبقت الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية على الصعيد العالمي محاولات للهيمنة الثقافية منذ مطلع القرن العشرين حتى باتت الثقافة الرأسمالية والاوروبية غذاء عالمياً لصناعة العقول والتلاعب بها. حيث طغت الثقافة الرأسمالية في تزامن مع تحول ميزان البلدان النامية إلى الغرب. شاعت منذ ذلك التاريخ كل رموز ثقافة المجتمع الغربية والمظاهر المادية لمستوى المعيشة وأسلوب الحياة في المأكل والملبس والحياة الاجتماعية والعادات الاستهلاكية واستثمار وقت الفراغ والنظرة إلى الحياة. وكان هذا نهجا مقصوداً عبر عنه ظاهرة الهجرة الدولية للعمل بكل أشكالها.

وقد شهدت هذه الظاهرة تنامياً ملحوظاً على امتداد الزمن اذ يغادر ملايين الافراد مواطنهم سنوياً ويعبرون الحدود بحثاً عن المزيد من الامن الانساني والاجتماعي، من أجل الحصول على أجور أعلى، وفرص أفضل للعمل والحياة بينما يغادر البعض الآخر من جراء الفقر أو النزاعات المسلحة أو الاضطهاد، وتنوعت البلدان المعنية بمسألة الهجرة باعتبارها إما بلداناً مصدرة أو مستقبلة للمهاجرين، أو مصدرة و مستقبلة للمهاجرين في الوقت نفسه، وذلك وفقاً لما تفرضه مصلحة رأس المال و إحتياجات أسواق العمل سريعة التغير كنتيجة للتغيرات في فنون تكنولوجياالانتاج، إضافة إلى ذلك أصبحت القوى والعوامل المحركة للهجرة الدولية للعمل أكثر تعقيداً وتداخلاً في إعطاء تفسيرات كافية للهجرة الدولية للعمل. فهل هي حالة طارئة في اقتصاديات البلدان النامية أم هي منطق تفرضها البنية الإجتماعية والاقتصادية للنظام الرأسمالي، أم هي إفرازات توسع النظام الرأسمالي أم هي نتيجه طبيعية لتبعية العمل للرأس المال ومنطق توليد فائض القيمة. تهدف البحث الى تحليل ظاهرة الهجرة الدولية للعمل، وتعميق الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وعدم استغلال عائدات قوة العمل المهاجرة من جانب البلدان المصدرة بشكل سليم حتى تؤثرة بصورة ايجابية على العملية الانتاجية. ومن هنا تنطلق البحث من فرضية مفادها أن العامل الاقتصادي والسياسي وعدم وجود مؤسسات تؤمن حياة كريمة وفشل النظام التعليمي يأتي بالدرجة الاولى في مقدمة العوامل الكامنة خلف ظاهرة الهجرة الدولية للعمل من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة. ومحاولة تعريف ظاهرة الهجرة من حيث المفهوم والانواع المختلفة لها، والدوافع المختلفة للهجرة وتوضيح دور رأس المال ومصلحة رأس المال في هذه الظاهرة، والآثار الاقتصادية للهجرة الدولية للعمل على البلدان المصدرة للعمل والمستقبلة لها .

المبحث الأول

أولاَ: مفهوم الهجرة

الهجرة من الظواهر الاجتماعية القديمة قدم المجتمعات الإنسانية وهي من الظواهر القائمة في كل زمان ومكان. لاشك أن ظاهرة الهجرة بالغة التعقيد والثراء نظراً لتنوع اهداف أم اثارها محليا أو دوليا . بالمقابل يبدو خطاب الهجرة ملتبسا لأسباب منها اختلاط الايدولوجي بالعلمي والوهم بالحقيقة. فهي ظاهرة اجتماعية واقتصادية لها أبعادها التاريخية القديمة والتي تتعلق بشكل مباشر بالرغبة الطبيعية لدى الانسان في التنقل والتغيير والاكتشاف من ناحية، والبحث عن مستويات أفضل للمعيشة والحياة وتوفير درجة أكبر من الأمن والأمان من ناحية أخرى.

وتعد الهجرة آخر العناصر الثلاثة، إلى جانب الولادات والوفيات المؤثرة في تغيير عدد السكان. وكثيراً ما تكون الهجرة أهم العوامل المؤثرة والمتصلة بتغيرات السكان في دولة أو منطقة معينة وتأثيرها يكون أكبر من حيث الخصائص الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية. ومن الناحية الاصطلاحية في اللغة الأجنبية يشير تعبير الهجرة (Migration) إلى التغيير الدائم لمكان الإقامة، فإذا كان المهاجر(Migrant) ينتقل إلى بلد آخر فهو مهاجر وافد (Immigrant) بالنسبة لذلك البلد. وإذا كان انتقاله في داخل نطاق بلاده فانه يسمى بالمهاجر النزيل (in–Migrant) في المنطقة الجديدة والمهاجر الراحل (out–Migrant) في المنطقة القديمة، وفي المفهوم العام يرد تعبير الهجرة في اللغة بوصفه الاسم للفعل (هجر) و (المهاجرة) من أرض إلى أرض أي ترك الأولى للثانية وهجر الشيءَ او الشخصَ تركه وأعرض عنه[1].

١- محمد بن ابي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت،١٩٨٣،ص٦٩٠.

ويشير تقرير الأمم المتحدة عن الهجرة الدولية في نهاية القرن العشرين إلى أن هناك حوالي (١٧٥) مليون إنسان يعيش خارج البلدان التي ولدوا فيها وهو يشكل حوالي (٣%) من سكان العالم. وأن (٦٠%) من مهاجري العالم يقيم حالياً في المناطق الأكثر تقدماً و ٤٠% في المناطق الأقل تقدماً. وتقريباً واحد من كل (١٠) أفراد في مناطق أكثر تقدماً هو (مهاجر) إضافة إلى ذلك فإن ما يقارب واحد من كل (٧٠) فرد في البلدان النامية هو مهاجر[١].

ومع اتساع هذه الظاهرة، اختلفت الكتّاب والباحثون وبحسب العلوم التي يمثلونها في دراسة الهجرة بوصفها عملية انتقال للقوى البشرية جغرافياً من مكان إلى آخر سواء داخل الدولة الواحدة أو خارجها، وتبدو أهميتها في مجال العمالة في أن هذا الانتقال يشير إلى مرونة القوى العاملة للاستجابة إلى المتغيرات التي تؤثر في سوق العمل وتبعية العمل للمصلحة ومقتضيات رأس المال، وللهجرة دور مهم في معالجة الاختلال في العمل ومن خلال زيادة العرض من العمالة عند ارتفاع الطلب عليها او تخفيض العرض في حالة انحسار الطلب ومن الواضح أن هذا التحليل يركز على الجانب الاقتصادي في الهجرة وتأثيرها في سوق العمل محلياً ودولياً[٢].

وعليه فانه بحسب هذا المفهوم ينبغي التمييز بين المهاجرين Migrants والمتنقلين Movers ذلك لان نقل مكان الإقامة في حالة الهجرة يترتب عليه بالضرورة نقل حياة الإنسان المهاجر برمتها ، أما الذي ينتقل بين سكن وآخر قد يظل يمارس حياته كلها في مكان السكن الأول، ومن الملاحظ

1 United Nations, international migration report 2002,United Nation, New York, p9

٢- جاك أتالي (وآخرون) مستقبل العمل، ترجمة- حسن مصدق، ط٢، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٧-٢١.

أن الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة تختلف في التركيز على مستويين من دراسة الظاهرة، فهناك الدراسات التي تتناول الظاهرة من حيث دوافعها ونتائجها على مستوى الوحدة الاقتصادية أو الاجتماعية أي الفرد أو العائلة، فيما تهتم الفئة الثانية من الدراسات بتناول دوافع وآثار الظاهرة على مستوى اقتصادي ككل أو المجتمع ككل يؤكد على أهمية الشبكات العائلية والبيئية والقيم المحلية، وفي الجانب الكلي يأخذ بالاعتبار الهياكل الاقتصادية والسياسية والقانونية الواسعة ومن خلالها يطور المهاجرون حياتهم وتجمعاتهم[١].

ثانياً : انتقال قوة العمل عبر الحدود ومقتضيات تراكم رأس المال

الهجرة العمالية أحد أكثر عناصر العلاقات الاقتصادية الدولية تعقيداً ، وذلك بالدرجة الاولى ، لان هذه العملية، خلافا للتبادل السلعي أو لحركة رأس المال على الصعيد الدولي، إذ تشكل مجالاً ينخرط فيه البشر. في منتصف القرن العشرين غدت الهجرة العمالية جزءاً أساسيا وهاماً من عملية تدويل الحياة الاقتصادية، بوصفها عاملاً بالغ الأهمية من عوامل الانتاج، تبحث عن استخدام الاكثر فاعلية، ليس على صعيد الاقتصاد الوطني فحسب، بل وعلى نطاق الاقتصاد الدولي .

كانت الهجرة العمالية تتمثل منذ القدم في هجرة الفلاحين بشكل اساسي، وذلك بسبب انحلال النظام الإقطاعي وتعرض الفلاحين الى البطالة، أما اليوم فقد تغيرت بنية المهاجرين فقد طغت في القرن التاسع عشر هجرة العمال الصناعيين، وذلك نتيجة للمنافسة بين الدول الصناعية على الأسواق

١- منذر الشرع، الهجرة الدولية واسواق العمل العربية. الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠١، ص٣.

ومحاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من فائض القيمة من أجل توسيع حلقة رأس المال وتسريع عملية التراكم، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عادت لتطغى موجات الهجرة الفلاحية، بسبب تدهور أوضاع الفلاحين في اوروبا، وذلك لإدخال الآلات في الزراعة وبداية آتمته الزراعة[١].

وتتمثل السوق العالمية لقوة العمل شتى انواع تدفقات الموارد البشرية التي تخترق الحدود الدولية في مختلف الاتجاهات ، وتتألف سوق العمل الدولية من الاسواق الوطنية و الإقليمية لليد العاملة. وتتواجد هذه السوق جنبا الى جنب مع الاسواق العالمية الاخرى : اسواق السلع وخدمات أسواق راس المال واسواق المعلوماتية فاليد العاملة حين تنتقل من بلد الى اخر فإنها تعرض نفسها بوصفها سلعة في السوق العالمية لقوة العمل اي تسليع قوة العمل كما قاله كارل ماركس(١٨١٨م-١٨٨٣م) ويحدث ما نسميه هجرة العمل او الهجرة العمالية. وتعد هذه الظاهرة سبيلاً واسعاً في نقل الخدمات واكتساب المهارات، إضافة إلى انها تمثل عاملاً مهماً في تخفيف الضغط السكاني، وخاصة في لبلدان النامية حيث تكون معدل الزيادة في السكان أكبر من سرعة الإنتاج، وما يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية في بعض الحالات كتخفيف وطاءة العجز المالي والتأثير الايجابي في موازين المدفوعات ؛ لأنها توفر عملات أجنبية وموارد كثيرة، كما تعد الهجرة الدولية تمهيداً لممارسة الحق الطبيعي للأفراد في حرية الانتقال وتطبيقاً لهذا الحق في مجال التعاون والتضامن والتقارب بمختلف معانيه وغاياته على مستوى العالم. إضافة إلى ذلك أنها تعد تطبيقاً لحق الإنسان في الحصول على فرصة أفضل

١-جيمس كانتون، المستقبل الاقصى- أهم الاتجاهات التي ستعيد تشكيل العالم في العشرين عاماً القادمة، ترجمة- لبنى علية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٠٨-١١٠.

في الحياة دون أن تحول الحدود السياسية من تحقيق هذا الهدف[١] ، مع ذلك فإن الواقع لا يعكس مبدأ حرية الهجرة بسبب الإجراءات والتنظيمات التي تضعها البلدان وخاصة المتقدمة تجاه البلدان الفقيرة في الحد من تيار الهجرة، وهذه الإجراءات هي تعبير عن مصلحة رأس المال خلال عملية الترأكم، إضافة إلى منطق العلاقة مابين أرباب العمل والعمال. وهناك هجرة داخلية والتي تتخذ أوجه عدة منها الهجرة من ريف إلى ريف أو من حضر إلى حضر وتعد الهجرة من الريف إلى الحضر، أهم مظاهر الهجرة الداخلية وخاصة في البلدان التي بدأت بالأخذ بأسباب التنمية الصناعية، والتي تشمل أكثر البلدان النامية في فترة الستينات والثمانينات من قرن العشرين، الأمر الذي يترك الأثر في تقدمها الاقتصادي وارتفاع دخول أفرادها في القطاعات المرتبطة بالصناعة، وكذلك ضيق الرقعة الزراعية في الريف واهتمام الحكومات بالمدن وتوفير الخدمات الأمر الذي دفع بأعداد كبيرة من السكان الريفيين إلى الاتجاه نحو المراكز الحضرية والتي غالباً ما تكون مراكز رئيسية للصناعة يؤدي إلى عدم التوازن والخلل الوظيفي في النسق الاجتماعي العام لذا فإن الهجرة الداخلية بحسب النظرية البنائية الوظيفية تعكس خللاً اجتماعياً ووظيفياً، وتكون الهجرة عاملاً هاماً من عوامل نمو المراكز الحضرية، ويختلف تأثيرها في هذا النمو باختلاف العوامل الكامنة في تلك المراكز، وقدرتها على جذب مهاجرين. وتتفق معظم البلدان النامية في تلك الظاهرة، والتي تجلت في تدفق أعداد كبيرة من سكان الريف إلى المدن مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو السكاني في تلك المدن وبروز ظاهرة تريف المدينة[٢].

١- روبرت أولبريتن (وآخرون) أطوار التطور الرأسمالي ، ترجمة، عدنان حسن، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٩، ص٢٣٩-٢٤٣.

٢- كريم محمد حمزة، مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص١٠١-١٠٨.

يمكن أن نميز بين الهجرة الاقتصادية وغير الاقتصادية أن هذه الأنماط من الهجرة تتداخل مع أصناف أخرى بدرجة كبيرة وتكون أهدافها متجهة إلى إحداث تغيير في المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية أو كلتيهما معاً وذلك لتحسين مستوى المعيشة للمهاجر، أو الاتجاه الآخر هو تغيير مكان الإقامة فقط مع الاحتفاظ بالعمل نفسه. بالإضافة إلى ذلك فإن المبررات غير الاقتصادية وخاصة السياسية والدينية هي الأخرى لها أهمية كبيرة في اتجاه الكثير من الأفراد إلى خارج بلدانهم الأصلية كالهروب من الطغيان، والبحث عن الحرية السياسية والدينية، والتخلص من الأنظمة الدكتاتورية والأمثلة كثيرة فهناك العديد من اللاجئين في العالم الهاربين من الاضطهاد الديني أو السياسي أو الذين يسعون لإيجاد مجتمعات جديدة[١].

ثالثاً: تحويل الفائض الاقتصادي وتعميق الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية

تشير المفهوم العام للهجرة الدولية للعمل إلى تدفقات العمل من دولة معينة إلى أخرى للإقامة الدائمة ولأسباب متداخلة منها الاقتصادية والاجتماعية وأخرى سياسية، سواء اتخذت الهجرة صفة إرادية أو طوعية، ألا أنه تبقى العوامل الاقتصادية تلعب دوراً مميزاً في إحداثها على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية وتتحكم إلى حد بعيد في استمرار وتطورات هذه الظاهرة الإنسانية.

وعليه يقتضي تفسير الهجرة الدولية إدراكا وتفهماً دقيقاً للمتغيرات التي تطرأ على القوى الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وانعكاساتها على القرارات الصادرة عن الأفراد من أسر ومؤسسات وبلدان مهما اختلفت ظروفهم

١- محمد محمود غنيمي، فائض العمالة في البلدان النامية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٣، ص٣١٩-٣٢٠.

المعيشية والاقتصادية، مع ذلك فقد أبدت دراسات اقتصادية عديدة تحفظاتها على الاعتقاد الكلاسيكي حول سهولة ويسر انتقال عناصر الإنتاج داخل البلد الواحد، فيلاحظ في بلدان عديدة فروقاً في التقدم الاقتصادي بين أقاليمها سواء كانت بلداناً متقدمة أو نامية مثلا (شمال متقدم وجنوب متخلف) ويعود ذلك الى عدم قدرة عناصر الإنتاج بالتحرك داخلياً وفقاً لاختلافات العوائد التي يمكن الحصول عليها للأسباب سياسية أو طبقية.

وإذا كان الأمر كذلك داخل الإقليم الواحد فانه من البديهي أن يكون أكثر صعوبة بين البلدان المختلفة، حيث تظهر حواجز كثيرة تحد من حرية انتقال عناصر الإنتاج من بلد إلى آخر وقد تمنعها. قد تكون هذه الحواجز قانونية مثل القيود التي تفرض على انتقال العمل أو رأس المال من بلد لآخر أو اقتصادية مثل حماية الصناعات المحلية ومخاطر التي يتحملها رأس المال في البلد الأجنبي أو ثقافية مثل الاختلافات في اللغة والعادات والتقاليد الذي يعوق حرية العمل[١].

فإذا اختلفت هبات الموارد بين البلدان مع افتراض توفر شروط المنافسة الكاملة وتشابه التفضيلات والأذواق (جانب الطلب)، واستخدام التكنولوجيا نفسها إضافة إلى انعدام حركة عناصر الإنتاج فان الفروق في هبات الموارد ستنعكس في الفروق النسبية لأسعار المنتجات وسيصبح من مصلحة كل بلد أن ينتج ويصدر السلع التي يدخل في انتاجها كمية كبيرة من عناصر الإنتاج المتوافرة لديه ويستورد السلع التي يتطلب إنتاجها كمية كبيرة من عناصر الإنتاج التي لا تتوافر لديه.

١- عبدالمنعم محمد مبارك ومحمود يونس، اقتصادات النقود والصيرفة، دار الجامعية، الاسكندرية،١٩٩٦، ص١٩.

إن النمو السريع الذي حدث في التجارة الدولية بين البلدان المتقدمة في تجارة السلع المصنعة في المدة التي تلت الحرب العالمية الثانية، والذي كان مصحوباً بعدة اجراءات قامت بها هذه البلدان ومنها تقليص الحواجز التجارية وكلف النقل، وبالمقابل قامت بفرض نوع من الحماية الكمركية، وبعض الحواجز على دخول منتجات البلدان النامية منها الى اسواقها الداخلية والذي أدى الى تدهور اسعار المواد الاولية وارتفاع اسعار السلع المصنعة للبلدان المتقدمة، إضافة إلى ذلك فإن الشطر الأعظم حوالي (٧٠%) من التجارة العالمية تتم بين البلدان المتقدمة نفسها[١].

هناك الاعتقاد بأنه التجارة الدولية لم تسهم في تقريب التفاوت بين عوائد عناصر الانتاج والدخول على المستوى الدولي، بل على العكس انها ادت الى تعزيز هذا التفاوت لاسيما بين البلدان المتقدمة والنامية، وذلك بسبب تحويل الفائض الاقتصادي إلى البلدان النامية وتحويلها إلى سوق واسعة للتصريف كافة المنتجات الرديئة والسلع غير المطابقة للمواصفات، وتدمير كافة القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها الزراعة، إضافة إلى ذلك تكون فائض القيمة كبيرة في البلدان النامي مما هي عليه في البلدان المتقدمة وذلك لتدني الأجور و وجود جيش كبير من احتياطي العمل، حيث تتجه تدفقات الهجرة من البلدان النامية بحثاً عن الفرص الافضل للعمل وسعياً وراء مستويات اعلى للدخول. من هذا نستنتج أن التفاوت في الدخول يمثل السبب الاقتصادي الرئيسي في تكوين واقعة الهجرة الاقتصادية الدولية للعمل.

بذلك أوقعت النظرية الاقتصادية التقليدية في مأزق تبرير قولها المأثور، أن التجارة العالمية هي ماكنة للنمو الاقتصادي، فبدلاً من أن تؤدي التجارة

١ سلامة كيلة، التطور المحتجز– الماركسية واختيارات التطور الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي، دار الطليعة الجديدة، دمشق،٢٠٠٣، ص٢٥–٢٦.

الى تقليل التفاوت في أسعار عناصر الانتاج عالمياً، أدت إلى تعميق الفجوة في عوائد هذه العناصر ولاسيما العمل. وقد ظهرت ومنذ الخمسينيات من القرن الماضي العديد من الادبيات الاقتصادية حول مسألة الفروق في اسعار عناصر الانتاج وتزايد الاهتمام في الكثير من الدراسات باقتصادات البلدان النامية وقدمت اسباب كثيرة لتفسير الفروق في الاجور. وقد ركزت بعض الدراسات على الحقائق التاريخية للتقسيم الدولي للعمل ذي الطبيعة الرأسمالية، تمثلت نتيجته في تقسيم العالم الى طرفين احدهما البلدان المتخلفة التي تقوم بتصدير المواد الأولية، مقابل الحصول على منتجات مصنعة من الطرف الثاني المتمثل في البلدان الرأسمالية وبذلك اصبح التبادل غير متكافئ هو جوهر العلاقة التي تربط البلدان المتخلفة بالبلدان الرأسمالية، حيث يجري تحويل فائض القيمة بشكل متعاظم من الاولى الى الثانية نتيجة لتقسيم الدولي للعمل[١].

إن سيادة المنافسة التامة كما تفترض نظرياً يعني أن في مقدور البلد الذي يتخصص أن ينتج ويصدر أي كمية من السلعة التي يتخصص فيها في السوق العالمية عند سعر ثابت ، ولكن الواقع يشير خلاف ذلك بالنسبة للبلدان النامية، حيث لا تستطيع زيادة صادراتها مع ثبات سعرها بسبب انخفاض الطلب عليها ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها انخفاض المرونة الدخلية للطلب الاستهلاكي على الكثير من السلع الزراعية، كما أن التقدم التكنولوجي قد أدى إلى توفير المواد الخام الطبيعية. إن أهمية النقاش الدائر حول موضوع تفاوت الدخول بين مجموعتي البلدان المتقدمة والنامية تتأتى من أن ظاهرة الهجرة الدولية للعمل هي نتاج رئيس لهذا التفاوت كما أن ما يزيد من أهمية الموضوع

١- فؤاد مرسي، التخلف والتنمية – دراسة في التطور الاقتصادي، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨٢، ص٥٨.

هو تفاقم هذا التفاوت بين الدخول [١].

يتضح مما سبق أن الهجرة الدولية للعمل مرتبطة بتباعد الدخل بين المجموعتين، فيمكن القول بأن التجارة الدولية وعلى الرغم مما تسمح به من توسيع نطاق السوق وارتفاع درجة تقسيم العمل في الوقت نفسه قد لا يترك نمط توزيع الدخل على ما كان عليه وقد يزيد من درجة الفقر لشرائح واسعة من سكان البلدان النامية، وبالتالي فإن التجارة الدولية تساهم ولو بصفة غير مباشرة في دفع وتنمية الهجرة الدولية على خلاف الاستنتاج الرئيس لنظرية التجارة الدولية في مساواة أسعار عناصر الإنتاج والتي يبدو أن جزئياتها قابلة للتطبيق نسبياً على البلدان المتقدمة دون النامية.

المبحث الثاني

أولاً: توسيع حلقات تراكم رأس المال والهجرة الدولية للعمل

تعد هذه العامل من أهم العوامل المسببة للهجرة، فاختلاف ما تملكه البلدان من الموارد، واختلاف النشاط الاقتصادي والبنية الاقتصادية قد ساهم في التحركات البشرية من منطقة إلى أخرى على امتداد التاريخ. وفي عصر الحديث ارتبطت هجرة اليد العاملة بالدرجة الاولى بتطور الانتاج الصناعي الكبير، وتوسيع حلقات تراكم رأس المال وكل توسع في حلقة من حلقات تعييد ترتيب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان النامية، مما يؤدي إلى خلق التفاوت في التطور الاجتماعي والاقتصادي، في البلدان ذات النمو المتسارع يحصل نقص في قوة العمل حيث ان الطلب يفوق العرض. أما في البلدان البطيئة النمو فيحصل العكس، حيث ينشأ فائض في العرض مقابل

١- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل ، بيروت،٢٠١٠، ص٢٠٩.

طلب ضعيف مما يؤدي الى تفاقم البطالة ، ولمواجهة هذا الوضع تلجأ البلدان السريعة التطور الى سد العجز في قوة العمل فتح الابواب أمام الهجرة العمالية الوافدة إليها وذلك بسبب البطالة المنتشرة في البلدان النامية. أن العامل المشترك في دوافع الهجرة هو انخفاض المستوى الاقتصادي أو الفقر المطلق وهو الذي يدفع كثيراً من المهاجرين إلى الاتجاه نحو مناطق الجذب السكاني أملاً في تحسين مستوى المعيشة كهدف أساسي.

وتشير مختلف الأدبيات الاقتصادية للفوارق في توزيع الدخل بين الأفراد كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية وقد أصبحت مقاربة الهجرة كعامل ميسر لحياة اقتصادية أفضل مقارنة بما هي عليه في البلد الأصل، وهكذا فإن هجرة الايدي العاملة عبر الحدود بحثاً عن العمل هي في جوهرها عملي عرض وطلب. ففي التحليل النيوكلاسيكي الحدي المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان، تعد الهجرة استثماراً قادراً على إحداث فائض صافٍ ايجابي يتأتى من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في البلد الأصل والدخل المتوقع الحصول عليه في البلد المستقبل مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل ، ويعد ارتفاع الدخول في البلدان المستقبلة من بين العوامل الاقتصادية والتي جذبت أعدادا كبيرة من المهاجرين للعمل وخاصة إذا كانت مستويات هذه الدخول تمثل أضعاف مستوياتها في البلدان المصدرة [١].

ومن العوامل الأخرى والتي تتفاعل مع العوامل الاقتصادية وتكون سبباً للهجرة هي الزيادة السكانية ومنها الزيادة الهامة والتي حدثت نهاية القرن العشرين والتي كانت فيها البلدان المتقدمة دون النمو السكاني الصفري في حين أن البلدان النامية تسير في الاتجاه المعاكس، بحيث انتقلت معدلات نموها السكاني من النمط الواطئ إلى العالي ويتوقع البنك الدولي زيادة سكان

١- المصدر نفسه ، ص٢١٣.

العالم بحلول عام (٢٠٣٠) وحوالي مليارين من هؤلاء سيولدون في بلدان حيث العائدات اليومية اقل من دولاري، وهذ تعني زيادة نسبة الهجرة وفتح الابواب أمامها.

أن ذلك يؤثر سلباً على الأوضاع الاقتصادية لهؤلاء الأفراد وبالتالي تشجيعهم على ترك بلدانهم الأصلية ويولد حافزاً للهجرة. كما أن الزيادة في النمو السكاني ولمدد طويلة تؤدي إلى زيادة في عرض العمل، ومن ثم تؤثر في مستويات الأجور وفي توفير فرص العمل وهناك تجارب عديدة لبلدان متقدمة في هذا الجانب وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث أنها واجهت مسالة الزيادة بشكل أساسي من خلال تخفيض الأجور النسبية وتخفيض فرص الاستخدام، وللتطور الاقتصادي والتقدم التقني دور هام ومتزايد في اتجاهات الهجرة، ويؤدي إلى اتساع العمل في البلد وفتح فرص عمل جديدة أمام الأفراد مما يخفض أعداد الراغبين بالهجرة إلى الخارج، ومن جهة أخرى فإن للتقدم التقني دوراً في تسهيل المواصلات وانخفاض تكلفة النقل مما يساعد ذلك على تزايد الهجرة واتساع أعدادها لاسيما من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة ، إذ ان الدافع الرئيسي للعامل المهاجر يتمثل في السعي الى تحسين مستوى المعيشة، والاستفادة من فرص العمل المتاحة في الرأسمالية ومن الفوارق في معدلات الاجور الحقيقية، حيث ان ارتفاع معدلات الاجر الحقيقي في البلدان الرأسمالية عنه في البلدان النامية يمثل الحافز الرئيسي للهجرة، ويشكل تصدير رأس لمال ونشاط الشركات العابرة للقومية عاملاً بالغ الاهمية من عوامل تحفيز حركة اليد العاملة عبر الحدود فالشركات العابرة للقومية تساهم في جمع قوة العمل ورأس المال، حيث تقوم اما بنقل العامل الى حيث يوجد رأس المال، وأما بنقل رأس المال إلى حيث توجد اليد العاملة اي إلى

المناطق التى يوجد فيها فائض من قوة العمل المتدنية الأجر [١].

ثانياً : السياسة في خدمة رأس المال وعملية التراكم.

شهدت انكلترا في القرن السابع عشر قيام النبلاء بتحويل العديد من الأراضي التابعة لهم إلى أماكن لرعي الحيوانات وتسييج المزارع الذي كانت الغاية منه هو الحصول على أصواف الحيوانات لغرض التجارة حيث اطلق على هذه الحركة اسم (حركة التسيج)، سبب ذلك إبعاد عدد كبير من الفلاحين الذين يعملون في تلك المزارع، وكذلك ساهمت ندرة الأراضي في انكلترا وبالتزامن مع زيادة عدد السكان إذ تضاعف العدد بين عامي(١٦٠٠م – ١٦٨٠ م) و كثرة الحروب التي شهدها القرن السابع عشر سواء كانت داخلية بين طبقات التي كانت تتصارع من أجل مصالحها أو خارجية بين الدول الرأسمالية من أجل إيجاد أسواق جديدة، وكانت ذلك بداية للعملية التراكم البدائي للرأس المال، بإضافة الى تطور مفهوم يرى بان العالم الجديد يمكن ان يكون مركز صناعي مزدهر للكثير من المواد التي تصنع فيه مستقبلاً، كل ذلك جعل الأرضية صالحة للهجرة وعلى أثر ذلك هاجر أكثر من (٤٠٠٠٠٠) مواطن من الجزر البريطانية إلى العالم الجديد حتى عام (١٧٠٠م)[٢].

وللأسباب سياسية تعود أول موجة للهجرة الى النصف الاول من القرن التاسع عشر. وقد عرف منتصف هذا القرن أكبر ظاهرة في تاريخ الهجرة السكانية المعاصرة. فقد شهدت عملية نزوح واسعة من إيرلندا إلى الولايات

١- صالح ياسر حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الرواد المزدهرة، بغداد، ٢٠٠٦، ص٣٨٥.

٢- إبراهيم كبة، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، دار الشوؤن الثقافية، بغداد، ٢٠٠٥، ص٢٣٣-٢٣٥.

المتحدة نتيجة ما عُرف بـ(مجاعة البطاطا) وقد نجمت المجاعة عن السياسة الاقتصادية الهدامة التي اتبعها بريطانيا، وأدت الى انتشار فطر البطاطا الذي يصيب حبة البطاطا ثم يصيب التربة بالمرض فقد ادت السياسة الاقتصادية التي اتبعها سلطات الاحتلال البريطانية الى انتقال مساحات واسعة من الاراضي الايرلندية إلى ملكية اللوردات الانكليز الذين كانوا يعيشون في انكلترا وبسبب ذلك انتشرت المجاعة الكبرى في البلاد، التي دفعت الايرلنديين للهجرة شبه الجماعية، وكان الهدف من ذلك الاستيلاء على أراضي الفلاحين وتحويل قسم منها إلى مراعي للأغنام لان الصوف الانكليزي كان من السلع المميزة في التجارة الدولية آنذاك.

إذ للواقع السياسي دور هام في الهجرة الدولية للعمل وذلك عندما يشعر الفرد بوجود الاضطهاد أو عدم المساواة أو الضغط على حريته بشكل أو بآخر أو ملاحقته بسبب اعتناقه أفكار معينة أو ربما لتوقعه حدوث ذلك نتيجة لتغير نظام الحكم في بلده فالنظم الدكتاتورية كان لها تأثير كبير في هجرة العديد من الجماعات البشرية من مواطنها إلى بيئات ومناطق أخرى، فنجد مثلاً أن الذين لا يؤمنون بنظام معين قد يتركون بلدهم تخلصاً من الاضطهاد وفقدان الحرية[١].

وكان للأوضاع السياسية في البلدان النامية واتجاه نظام الحكم ليكون دكتاتورياً في الغالبية العظمى لهذه البلدان الدور الهام في هجرة العمل، وتبدو آثار الحكم غير الديمقراطي في عدم تأمين الحريات الأساسية، زيادة على أن هذه النظم تعمل على تدعيم أنصارها عن طريق وضع جداول خاصة بالأجور لبعض الأطراف مما يؤدي إلى شعور الأفراد بالغبن قد يدفعهم للهجرة مؤقتاً أو نهائياً إذ تمثل الحكومة في البلدان النامية هي المصدر الأساسي للعمل والوظيفة وخاصة الدول الريعية التي تعتمد على النفط فتكون توفير العمل

١- محمد دياب، المصدر السابق، ص٢١٤.

والوظيفة للافراد مهمة الدولة بالدرجة أولى، أو بصيغة أخرى توزيع عائدات النفط على المواطنين ولكن بشكل غير مباشرة ، وكانت هذه السياسة واضحة في السبعينات والثمانينات قرن العشرين في العراق، ولا يستطيع القطاع الخاص بإمكانياته المحدودة في توفير العمل أو دفع الأجور التي يطالب بها الأفراد لاسيما من الكفاءات العلمية، إضافي إلى ذلك إن أغلب الانظمة السياسية في الدول الريعية هي دكتاتورية وذلك كنتيجة طبيعية للهيكل الاقتصادي وموقع وعلاقة السلطة السياسية باقتصاد.

إن هذه العوامل تمثل مجتمعة عوامل طاردة للأفراد وعلى العكس من ذلك فإن الاستقرار السياسي وتامين الحريات الأساسية وأنظمة الحكم الديمقراطية، ووجود مؤسسات في البلدان المتقدمة والتي أصبحت تشكل عاملاً رئيساً لجذب العمل الماهر والمثقفين في البلدان النامية، وإتاحة الفرصة لهم لتحقيق طموحاتهم المادية والمعنوية من خلال تحصيلهم العلمي وممارستهم أعمالا ملائمة لاختصاصاتهم في تلك البلدان [١].

فالطابع السياسي لهذه الظاهرة يتجسد في تركز معظم العمل الماهر والكفاءات العلمية من البلدان النامية باتجاه عدد محدود من البلدان المتقدمة وفي مقدمتها تأتي الولايات المتحدة إضافة إلى كندا و بريطانيا وفرنسا لتجني منها أرباحا تعوض وبنسبة عالية ما تتسلمه البلدان النامية من مختلف أنواع المساعدات منها.

ثالثاً: العوامل الاجتماعية والدينية

تقليص عدد سكان لعديد من البلدان المتطورة وانخفاض معدلات الخصوبة

١- أنطوان زحلان(وآخرون) النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية- الابعاد الاقتصادية، المركز العربي، بيروت، ٢٠١٣، ص١٧٩-١٨١.

وارتفاع نسبة الشيخوخة فيها. من بين الأسباب الأخرى للهجرة ، فقد أصبح انخفاض نسبة السكان النشطاء اقتصادياً في المجتمع مقارنة بمن بلغوا سن التقاعد، ظاهرة مميزة لغالبية البلدان الرأسمالية. فمن المتوقع أن ينخفض عدد سكان بلدان الاتحاد الاوروبي خلال السنوات الخمسين القادمة بنسبة (١٢%) ونظرا لطول معدل العمر في بلدان الاتحاد الاوروبي فإن من هم في عمر يزيد على (٦٥) عاماً يشكلن سدس السكان فيها، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى الربع بحلول عام (٢٠٥٠) م علماً أن (١٠%) فقط لهم من العمر ما بين (٦٥-٦٩) يبقون في ميدان العمل ، إضافة الى ذلك تعاني البلدان الرأسمالية من نقص حاد ومزمن أحياناً وموسمي احياناً اخرى في اليد العاملة غير الماهرة التي يتوجب عليها القيام بأنواع الأعمال الصعبة والخطرة والمتدنية الكفاءة ففي بلجيكا يشكل العمال الاجانب نصف عمال المناجم، وفي سويسرا يبلغ الاجانب (٤٠%) من مجموع عمال البناء وفي الولايات المتحدة الامريكية يشكل عمال الاجانب (٧٠%) من العاملين في القطاع الزراعي[١].

أن التخلف الاقتصادي لأي مجتمع لا ينفصل عن التخلف الاجتماعي، وكذلك فأن النظام الاجتماعي حينما لا يمنح أفراد المجتمع الفرص المتساوية ولا يعترف بكفاءة الإنسان وطاقاته ومقدرته ومؤهلاته قد يدفع بالكثيرين إلى الهجرة ومن بين العوامل الاجتماعية المؤثرة، العادات والتقاليد وتمركز القوة الاقتصادية والقوة السياسية، بأيدي مجموعة من ذوي المصالح التي تصل إلى السلطة من خلال سيطرة الحزب الواحد أو النفوذ العشائري أو الأسرة الحاكمة، حيث يقلل ذلك من الفرص للتقدم أمام الكفاءات العلمية والخبرات الفنية، لان هؤلاء يحكمون بلاداً غنية بالموارد ولكن يفكرون بعقلية عشائرية قبلية متخلفة، ينظرون إلى أفراد المجتمع كرعية وليس كمواطنين لهم الحق في المشاركة السياسية وحرية التعبير والعيش بكرامة.

١- محمد دياب، المصدر السابق، ص٢١٠.

إضافة إلى زيادة الوعي عند الشباب المتعلم بشكل خاص من خريجي الجامعات أدى ذلك إلى ظهور شعور بالسخط والنقمة وعدم القناعة، إضافة إلى كل وسائل القمع والضغط التي قد تستخدم ضدهم، وقد شكلت كل هذه عوامل دافعة للهجرة، وانتشار عادات التفاخر والمباهاة باعتبارها عوامل جذب تشجع الإفراد على الهجرة سواء بالمسكن أو الملبس [١].

ولكن في مقابل ذلك فإن هنالك بعض البلدان التي تتميز بمعدلات نمو سكاني يتلاءم مع النمو الاقتصادي لديها وتوفر الخدمات التعليمية والصحية وبمستويات عالية، كما أن مجتمعاتها لا تهتم بالخرافات ولا تنتشر بينها الصراعات العشائرية والأفراد يحترمون النظام والوقت والمستوى الحضاري كل ذلك عوامل جاذبة لهجرة العديد من الأفراد لاسيما من البلدان النامية باتجاه البلدان المتقدمة. ومن الملاحظ أنها غالباً ما تنطوي على قيم ومواقف وتطلعات تتناقض مع الإمكانات المتاحة للتطور في البلدان النامية.

كما أنها تخلق طموحات قد يكون من الصعب تحقيقها في ظل البنية الاقتصادية القائمة في البلدان النامية وبالتالي فان النظام التعليمي في هذه البلدان قد افرز شريحة واسعة من الأفراد المستعدين والراغبين في اغتنام أية فرصة لدرء خطر الفقر بما في ذلك الهجرة، ولم تستطع معظم هذه البلدان من إجراء تغيير جذري في أنظمة التعليم لديها وبالشكل الذي يستجيب بصورة أفضل للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. إذ نرى ذلك بوضوح في الدور الذي يلعبه المهاجرون في التطور العلمي في البلدان الرأسمالية فتبلغ نسبه الاجانب بين أصحاب الكفاءات العالية (٢٥%) في استراليا، و(١٨%) في كندا، و (٩%) في الولايات المتحدة الامريكية ويشكل قبول الطلاب الاجانب احد أهم

١- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات و موضوعات، ط٢، دار الوائل، عمان، ٢٠٠٧، ص١٧-١٨.

الاقنيــة لتــأمين الكــوادر البشــرية فــي الميــدان العلمــي والتقنــي. ففــي الفتــرة (١٩٨٥م-١٩٩٩م) كان (٣٢%) من الحائزين على جائزة نوبل في الكيمياء في الولايات المتحدة من اصول أجنبية، وأكثر من (١٨%) من الحائزين على براءات الاختراع وعلى جوائز الابتكار في امريكا من اصول اجنبية [١].

المبحث الثالث

أولاً: الآثار الاقتصادية للهجرة قوة العمل على البلدان المستوردة والمصدرة.

تُعد الهجرة الدولية للعمل من أكثر الظواهر تعقيداً، لاسيما أن آثارها تمتد لتشمل مجموعتين من البلدان هما: البلدان المصدرة والبلدان المستقبلة، ويكون الاختلاف بين مجموعة هذه البلدان أو تلك مرتبطاً بمدى اتصال هذه المجاميع بالظاهرة.

وإذا كانت الهجرة تحقق مكاسب اقتصادية فإن لها أيضا سلبيات وتندرج هذه السلبيات في مستويات بحيث تشمل الفرد والجماعات المهنية والمجتمع بأسره، إضافة إلى ذلك فأنها تتسم أيضا بالشمول والتداخل، إذ لا تقتصر على مجال واحد وإنما تمتد لتشمل كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية تترك الهجرة الدولية آثاراً ايجابية وسلبية على البلدان التي تنزح منها قوة العمل وقد تنعكس هذه الآثار على العديد من المتغيرات الاقتصادية، منها ما يترك نتائج ايجابية مرحلية أو مستمرة ومنها ما يؤثر سلباً حسب الظروف. يستفيد أرباب العمل من استيراد اليد العاملة الاجنبية في تقليص حجم الانفاق على الاجور، فوجود العمالة الاجنبية يعزز مواقع أرباب العمل في المفاوضات مع النقابات، ففي حالة عدم وجود يد عاملة اجنبية رخيصة يضطر أرباب العمل في إلى

١- محمد دياب، المصدر السابق، ص٢١٢.

رفع مستوى الأجور. وغالبا ما ينظر إلى العمال الاجانب بوصفهم نوعاً من متلقي الصدمات، أو المخفف لحدة الازمات والبطالة، فيكونون هم عادة أول من يتعرض للتسريح عند وقوع الأزمة. وغالبا ما يحرم العمالة الاجنبية من الضمان الاجتماعي والصحي والتقاعد وغيرها من مخصصات البرامج الاجتماعية، في حين تكون أجورهم عادة أدنى من اجور اقرانهم المحليين كل ذلك يحقق وفراً كبيراً لأرباب العمل الذين يفضلون في العديد من القطاعات استخدام قوة العمل الاجنبية، وهنا يمكن القول بإن العمل تكون في خدمة رأس المال ؛ لأن أرباب العمل يمثلون مصلحة رأس المال[١].

من الصعب الجزم بتحقق التأثيرات الايجابية للهجرة في جميع الاقتصادات المصدرة للعمل وفي كل الظروف، فكل اقتصاد له معطياته الهيكلية السكانية والإنتاجية، إلا أن هناك جملة من العوامل الظرفية التي ترجح حدوث هذا الأثر من الناحية النظرية تؤدي الحركة الحرة لقوة العمل بين البلدان الى تعادل الاجور وتزايد إجمالي الناتج العالمي، أما في الواقع فإن البلدان المستوردة لقوة العمل هي التي تجني المنافع الرئيسية من هجرة اليد العاملة اليها . وليس من السهل تقدير حجم وابعاد هذه المنافع، لصعوبة احتساب معظمها ، تتجسد هذه المنافع في قيمة السلع والخدمات التي ينتجها العاملون الاجانب في البلدان التي تستقبلهم ، ويدفعون الضرائب ويدخرون الأموال.

فهجرة قوة العمل غير الماهرة تساهم بقدر معين في استمرارية نشاط قطاعات الاقتصاد التقليدية مثل قطاع الزراعة والمناجم والبناء والمجالات التي يحجم عادة ابناء البلد عن العمل فيها مثل جمع النفايات رغم انها ضرورية لحسن سير العمل في الاقتصاد عموماً ، فإنهم يساهمون بذلك في رفع انتاجية

١- صالح ياسر حسن، المصدر السابق، ص٣٨٥.

العمل ، فقد اظهرت دراسات اجريت في ألمانيا بأن انعدام العمالة الاجنبية كان من شأنه لو حصل ، أن يجعل النمو الاقتصادي في هذا البلد بطيئاً ، وان تدفق المهاجرين لا يقترن باحتدام المنافسة في سوق العمل بالنسبة لاقتصاديات بعض البلدان الرأسمالية وخاصة الاقتصاد الامريكي ،او بنمو البطالة بين السكان المحليين، بل أنه يساهم في خلق فرص عمل جديدة ، وذلك بصورة ضمنية من خلال توسيع الطلب.

العمالة الاجنبية في البلدان المستقبلة تستخدم عادة في ما يسمى (الدائرة الثانية) من سوق العمل الذي يتميز بظروف العمل الصعبة وبتدني الأجور. وهذا الوضع يقيد قدرة العمال الأجانب على الحراك الاجتماعي، ويتيح استخدام العمال الأجانب بأقل كلفة، وعملية إصلاح الخلل في توزيع الموارد البشرية، وإعادة توزيعها على نحو أمثل بين الفروع والقطاعات التي تعرض لتغيرات بنوية في ظروف الثورة التكنولوجية، فانتقال قوة العمل الوطنية الى قطاعات الاقتصاد الأكثر طليعة وديناميةٍ يؤدي إلى نمو كفاءتها. أما بالنسبة للبلدان المصدرة للعمالة فهجرة قوة العمل تؤدي الى تخليص تلك البلدان من فائض العمالة العاطلة أو غير المنتجة، كما ان الهجرة تساهم في رفع معدل الاجور والدخول لدى مختلف فئات المجتمع، ومن بينها الفئات الاكثر فقراً، ومن المنافع التي تحققها البلدان المصدرة للعمالة اكتساب العمال المهاجرين للخبرات والكفاءات، ومن خلال احتكاكهم بالتكنولوجيا الحديثة وأساليب العمل الأكثر تطوراً، وطرق الإنتاج والانضباط، كما أن العمال المهاجرين يقومون أثناء وجودهم في البلدان الاخرى بمراكمة مدخرات ويسعى بعضهم عند العودة إلى الوطن لتحويلها إلى استثمارات جديدة في بلدانهم يطبقون ما تعلموه أثناء عملهم في الخارج[١].

١- محمد دياب ، المصدر السابق، ص٢١٨-٢١٩.

الهجرة العمالية عندما يتعلق الامر بهجرة الكفاءات ونخبة أي كل ما نسميه هجرة (الادمغة) تلحق خسارة كبيرة باقتصاد البلد المصدر للعمالة فتسرب رأس المال البشرى الكفؤ الذي أنفق المجتمع مبالغ طائلة على تكوينه، يؤدي إلى حلول عناصر أقل كفاءة في قطاعات وميادين الاقتصاد التي تغادرها قوة العمل المهاجرة، الامر الذي يؤدي إلى تدني الإنتاجية وتردي نوعية السلع والخدمات المنتجة. ففي البلدان النامية تؤدي هجرة أبناء القرى والارياف عموما إلى إهمال الاراضي الزراعية، إضافة إلى ذلك فإن تحويلات المهاجرين تعمل على تحسين مستوى معيشة ذويهم مما يدفعهم أما إلى الانتقال إلى المدينة أو مزاولة أعمال اخرى لا علاقة لها بالزراعة، باستثناء الحالات القليلة التي يعود فيها الفلاح المهاجر لاستثمار مدخراته التي جمعها في مشروع زراعي حديث على اسس عصرية. لان اكثر المهاجرين في حالة العودة يستخدمون مدخراتهم في شراء السلع الاستهلاكي وغير المنتجة كشراء منزل أو سيارة أو غير ذلك من الانفاق الاستهلاكي [١].

ثانياً: أثر الهجرة العمل على دخل الفرد

ينطلق تحليل هذا الأثر من الافتراض بأن حجم السكان في البلد المصدر للعمل يفوق الحجم الأمثل للسكان، ففي مثل هذا الظرف يمكن أن ينجم عن الهجرة الدولية للعمل تأثيرات إيجابية، منها إنها قد تؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، والهجرة العمالية سيؤدي إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من رأس المال والأرض مقارنة بما كان عليه الحال قبل الهجرة، وهذا يتيح للسكان بالتمتع بوضع أفضل اعتماداً على الظروف، فإذا كانت هناك بطالة قبل الهجرة بسبب النقص الحاصل في رأس المال أو

١- ريتشارد سينت، ثقافة الرأسمالية الجديدة، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٩٢-١٩٥.

الأرض بالمقارنة مع العمل أو إذا كانت الإنتاجية الحدية للعمل تساوي صفراً، فأن المتبقي من السكان سيتمتعون بوضع أفضل من حيث نصيبهم من الموارد إضافة إلى ارتفاع إنتاجيتهم الحدية.

وفي سياق نفسه تسهم الهجرة في تخفيض حدة الفقر في البلدان المصدرة للعمل باعتبار أن الكثير من هؤلاء المهاجرين ينتسبون إلى أفقر الشرائح السكانية الفقيرة، وأصبح بمستطاعهم الحصول على دخول أعلى من تلك التي يحصلون عليها في بلدانهم، من جهة أخرى تؤدي زيادة الدخل الممكن التصرف به لدى أسرة المهاجر، هجرة العمل قد تؤدي في ظروف معينة إلى رفع أجور العمال غير المهاجرين والذين يستمرون في العمل في موطنهم الأصلي، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض ضغوط الطلب والتنافس على العمل وعلى الوظائف المتاحة، الأمر الذي يسمح بارتفاع الأجر وزيادة القوة التفاوضية للعمال من خلال التخفيف من حدة البطالة دون أن يؤدي ذلك إلى المساس بمستويات الإنتاج وبرامج التنمية في مختلف القطاعات[١].

لذا تتمثل إحدى منافع الهجرة عندما تقوم بدور إيجابي لحل مؤقت لمشكلة البطالة في البلدان المصدرة للعمل والتي تعاني منها سواء كانت بطالة مقنعة أو صريحة. وفي كثير من الحالات فإن الذي يدفع المهاجرين إلى ترك بلدانهم لا يتمثل في انخفاض الأجور قدر تمثله في البطالة المزمنة، وإذا اخذ بنظر الاعتبار هذه حالة فعندئذ تكسب البلدان المصدرة للعمل عن طريق هجرة هؤلاء لأنهم لا يقدمون اسهاماً بالناتج المحلي، إضافة إلى ذلك فإن هجرتهم لا توثر عليه. وتشير بعض الآراء إلى أن للهجرة تأثيراً ايجابياً في الاقتصادات التي تتميز بوجود فائض دائم من العمل، فالبلدان الكبيرة من حيث عدد السكان يكون لديها عرض العمل أكبر من الطلب على العمل مما

١- صالح ياسر حسن، المصدر السابق، ص٣٩٤-٣٩٥.

يجعل اجر التوازن منخفضاً كثيراً عن أدنى اجر يقبله المجتمع (حد الكفاف) وإذا ما حاولت الحكومة رفع الحد الأدنى فأن ذلك يتسبب في خلق فائض في العمل. وهنا تكون الهجرة في مصلحة المجتمع وذلك لان هذا الفائض لم يكن ينتج شيئاً وقد يتاح للدولة أن ترفع معدلات التوظيف واستيعاب جزء من هذا الفائض من خلال تحويلات العاملين، الأمر الذي يجعل من هجرة البعض ذات نفع للآخرين المتبقين[١].

ثالثاً: الآثار الاقتصادية لتحويلات العاملين.

تعرف تحويلات العاملين بانها تلك المبالغ المرسلة من المهاجرين إلى ذويهم في بلد الاصل وتعتمد استمرارية هذه التحويلات على ارتباط الأفراد المهاجرين بالموطن الأصلي، حيث أن معدل التحويل يبقى دالة للمدة التي قضاها المهاجر في الخارج من جهة ودالة للروابط الاجتماعية والبنية الثقافية في المجتمع ذاته من جهة أخرى، كما يعتمد حجم التحويلات أساسا على عدد المهاجرين في الخارج ومستوى دخولهم وحجم مدخراتهم وتوزيعاتهم العمرية والمهنية، إضافة إلى أن سياسة الحوافز والإعفاءات الكمركية التي تقدم للمهاجرين يؤدي في الغالب دوراً هاماً في تحديد حجم التحويلات وتعد التحويلات مورداً حيوياً للنقد الأجنبي[٢].

وقد بلغت أهمية التحويلات بوصفها مصدراً للنقد الأجنبي في البلدان وأصبحت تفوق أهمية صادراتها التقليدية من السلع والخدمات، وان تقييم جدوى التحويلات المالية من الخارج ليس بالأمر السهل، ويمكن اعتباره وسيلة

١- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة – تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٧، ص٧٠-٧٢.

٢- أناند .ج ،تشاندا فاركار، استخدام تحويلات المهاجرين في البلدان المصدرة للعمل ،مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، حزيران، ١٩٨٠، ص٣٧.

هامة للحد من الفقر ، ويقدر البنك الدولي أن زيادة التحويلات بمقدار (١٠) نقاط من الناتج المحلي يقلص الفقر بحدود (١,٢%)، غالباً ما يترتب على تدفق التحويل إلى الداخل، زيادة في صافي ما بحوزة الأفراد من أصول نقدية، سواء من العملة الأجنبية أو العملة الوطنية، ويتم توجيهها نحو الأغراض الاستهلاكية، وخاصة الفئات الاجتماعية التي تتمتع بميل عالٍ للاستهلاك. وبما أن نسبة كبيرة من المهاجرين قد نشئوا في مناطق تعاني من الكساد والبطالة والمديونية، والدخول المنخفضة بالنسبة للفرد فإن استخدام التحويلات في الاستهلاك سوف يعد مطابقاً كل المطابقة لنهج الحاجات الأساسية، إذ تشكل التحويلات المالية للعمالة المهاجرة مصدراً بالغ الاهمية للاقتصاد الوطني لعدد من البلدان النامية، فحسب بيانات الصادرة عن البنك الدولي في عام (٢٠٠٨م) بلغت قيمة التحويلات المالية والشرعية من المهاجرين الى بلدانهم النامية بلغت (٢٤٠) مليار دولار وإن حجم هذه التحويلات لا تشمل التدفقات عبر القنوات غير الرسمية أو الاموال المهربة، التي من الصعب رصدها ويقدر أن تكون كبيرة جداً. فمن البلدان المتلقية لتحويلات المهاجرين تأتي الهند في المرتبة الاولى إذ بلغت قيمة التحويلات (٢٧) مليار دولار. وان البلدان الغنية تمثل المصدر الرئيسي للتحويلات، وتأتي الولايات المتحدة في مقدمة البلدان المصدرة للتحويلات حيث بلغت تدفقات التحويلات الخارجية (٤٢) مليار دولار عام (٢٠٠٦م)، ثم تأتي السعودية ، من هنا يمكن القول بأن الهجرة الدولية للعمل جزءٌ لا يتجزأ من التنمية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. فالهجرة الدولية تعزز مستويات الدخل في العالم، فإن الهجرة تؤدي إلى حدوث زيادة في إجمالي الناتج والدخل[١].

تترك هجرة العمل آثاراً سلبية على حجم وهيكل الموارد الاقتصادية، كما قد يترتب على هجرة العمل انخفاض في الناتج القومي اذا كان عدد

١- محمد دياب، المصدر السابق، ص٢٢٣-٢٢٥.

السكان دون المستوى الأمثل، وما تتركه هجرة العمل من أثر على إعادة توزيع الدخل في غير صالح أصحاب الموارد الأخرى، إذ أختلت العلاقة النسبية بين هذه الموارد من جهة ومورد العمل من جهة أخرى، الضرر الذي يلحق ملاك الأراضي بسبب ارتفاع نسبة الأرض بالقياس إلى مورد العمل بعد الهجرة مما يترتب عليه انخفاض الطلب عليها سواء لغرض السكن أو لممارسة النشاط الزراعي فالعاملون في الزراعة يتخلون عن هذا النشاط ويحاولون البحث عن فرصة عمل في الأماكن التي تركها المهاجرون والذي يؤدي بدوره إلى تدني الإنتاج الزراعي كما حصل في العديد من البلدان النامية.

فالتحويلات تسهم في تعميق الاختلالات الخارجية وتفاقمها بشكل أشد في الأجل الطويل، عامل التقليد والمحاكاة مضمونه قيام الأفراد في البلد المتلقي للتحويل بمحاكاة المستويات المعيشية والأنماط الاستهلاكية السائدة في البلدان الأخرى، وخاصة البلدان المحولة منها ويؤثر عامل التقليد والمحاكاة في الإنفاق الاستهلاكي، حيث تنتشر أنماط استهلاكية جديدة لم تكن معهودة لدى الأفراد من قبل، ويترتب عليه توسيع نطاق الاستهلاك على عدد اكبر من الأفراد بالنسبة للسلع غير الضرورية، وعندما تكون هذه الأنماط الاستهلاكية الجديدة بفعل المحاكاة ذات كثافة استيرادية، أي أغلبها سلع مستوردة لا تنتج محلياً، فأن زيادة الطلب عليها تعني زيادة الاستيرادات من تلك السلع، مما يعني عجز ميزان المدفوعات.

ان ظاهرة التقليد والمحاكاة لا تقتصر على الأفراد أو العوائل التي هاجر أحد أفرادها للعمل بالخارج، بل إن هذه الظاهرة ستدفع الأسر التي لم يهاجر أحد أفرادها أيضاً إلى إتباع الأنماط الاستهلاكية الجديدة، ويتم جلب العديد من سلع الاستهلاك الحديث مع الأفراد المهاجرين عند عودتهم المؤقتة أو الدائمية، الأمر الذي سيحفز الأفراد غير المهاجرين على اقتنائها، وما يترتب على ذلك

من تعميق للطابع الاستهلاكي وخاصة الكمالي في المجتمع إضافة إلى زيادة الاستيرادات ومن ثم التدهور في ميزان المدفوعات، يتم توجيه التحويلات في أغلب البلدان النامية نحو الاستثمار في الأصول غير المالية كالأراضي والعقارات والتشييدات السكنية والسيارات والسلع المعمرة التي تشكل في الغالب أول أنماط الاستثمار المحلي للتمويل بعد ارتفاع مستوى المعيشة، حيث لا تسهم مثل هذه التوظيفات في دفع العملية الإنتاجية للاقتصاد على نحو مباشر ولا تخلق فرص تشغيل.

قد توجه التحويلات نحو الأغراض الادخارية فإلى جانب التأثيرات الإيجابية تظهر تأثيرات سلبية من خلال الإيداعات النقدية سواء كانت بالعملة الوطنية أو العملات الأجنبية في المصارف المحلية ، حيث سترفع من قدرة هذه المصارف على الإقراض لتمويل الطلب على القروض لمواجهة الأغراض الاستهلاكية، ويؤدي الى مضاعف الائتمان إلى أن يصبح خلق النقود أكثر تسارعاً من زيادة طاقة العرض المحلي من السلع والخدمات، عندها ستظهر التأثيرات في ميزان المدفوعات، ليدفع بالأسعار المحلية إلى مستويات أعلى[١].

سيكون تأثير التحويلات في صالح الأفراد والفئات الاجتماعية التي تتلقى تلك التحويلات وعندما يتمتع هؤلاء بميل عالٍ لاستهلاك السلع وهي غالباً قائمة على الاستيراد من الخارج، ، حيث يؤدي ذلك إلى تدعيم الفروق الاجتماعية القائمة ويترتب على ذلك إعادة تخصيص جزء كبير من الموارد المحلية لإشباع حاجات السكان القادرة على الدفع على حساب المجموعات الأخرى وإحداث نقص في المعروض من سلع الاستهلاك الضروري ومن ثم إثارة الضغوط التضخمية.

١- مصطفى الفيلالي، مجتمع العمل ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٣٤٨.

لمواجهه هذا الوضع عملت البلدان النامية بقصد حماية أسواق العمل المحلية في سياق البطالة المتزايدة فإن كثيراً من الحكومات طبقت برامج إعادة للوطن قدمت من خلالها حوافز للعمال المهاجرين للعودة إلى موطنهم الأصلي، إضافة إلى ذلك فأن السياسات في البلدان المتقدمة تعكس وجود تطور نحو الانتقائية لاسيما الأفراد الذين يلبون متطلبات سوق العمل في مجال العلم والتكنولوجيا وذوي المهارات التي تعد ذات عرض قصير في سوق العمل والذين قادرين على جلب رأس المال[١].

يتضح أن معظم المهاجرين ينتمون إلى المناطق الجغرافية والتي تعد مناطق مصدرة رئيسة للعمل أما المناطق المستقبلة الرئيسة للعمل التي تتوفر فيها عوامل جاذبة مساعدة ومشجعة منها العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي لها دور هام في الهجرة، يمكن القول أن عقد الاول من القرن الحادي والعشرين يتسم بحدوث تحركات مفاجئة وموسعة من اللاجئين لاسيما في آسيا وشرق الاوسط ويعود سبب ذلك إلى النزاعات السياسية في المنطقة وفشل سياسات التنموية والإفلاس السياسي والاقتصادي لكثير من الانظمة السياسية.

١- محمد دياب ، المصدر السابق، ص٢٢٢.

الاستنتاجات:

١. التجارة في السلع والخدمات يمكن أن تكون بديلاً لحركة عناصر الإنتاج في انتقال الموارد بين البلدان وينجم تقارب أسعار عناصر الإنتاج دولياً ومنها أجور العمل، ولكن نرى العكس ؛ لأنها عملت على تعميق الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية .

٢. التجارة الدولية بنمطها الحالي تسهم ولو بشكل غير مباشرة في تشجيع وتنمية الهجرة العمل الدولية بسبب عدم تساوي أسعار عناصر الإنتاج وخاصة العمل علي المستوى الدولية إضافة إلى السياسات الحمائية التي يتبعه الدولة المتقدمة في مجال التجارة مع البلدان النامية.

٣. الهجرة الدولية للعمل لها آثاراً اقتصادية على البلدان المصدرة للعمل، منها الأثر على متوسط دخل الفرد ومعدل الفقر من خلال ارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي وتخفيض حدة الفقر على اعتبار أن المهاجرين ينتسبون إلى أفقر الشرائح السكانية.

٤. تحويلات العاملين المهجرين تشكل مصدر رئيسي لبعض البلدان النامية، والمثال الواضح في هذا المجال (الهند ومصر) حيث تمثل مورداً حيوياً للنقد الأجنبي من خلال مدى إسهامها في تعزيز الأرصدة الاحتياطية أو الاستثمارات، إضافة إلى أن هذه التحويلات توجه إلى نحو أغراض استهلاكية والذي يكون في صالح الفئات الاجتماعية التي يكون ميلها عالياً للاستهلاك.

٥. يمكن لتحويلات العاملين أن تؤثر بصورة إيجابية على العملية الانتاجية إذ توجهت نحو الاستثمارات الحقيقية ولكن بسبب عامل التقليد والمحاكاة في أنماط الاستهلاك ، فهي تتجه التحويلات نحو الاستثمار في الأصول غير منتجة كالأراضي والعقارات والتشييدات السكنية.

٦. هجرة العقول من البلدان النامية غالباً ما تكون من الفئة الأكثر تعليماً من السكان. ويتباين الأثر الذي تحدثه هجرة المتعلمين بين بلد وأخر من البلدان المصدرة، فيكون الأثر السلبي لهجرة المتعلمين أكثر وقعاً، وخاصة إذا كان نسبة المتعلمين قليلة مقارنتهً بمجموع السكان.

٧. تنتفع البلدان المستقبلة للعمل المهاجر، وتحقيق التناسب المطلوب اقتصادياً بين الموارد الاقتصادية والقوة البشرية، وقد تحدث الهجرة الاختلال الهيكلي، وذلك بسبب سوء استخدام الطاقات البشرية والمادية على حد سواء.

٨. انخفاض نسبة الإنفاق على البحث والتطوير، وبناء المؤسسات التعليمية في بلدان النامية بشكل يلائم تطورات العصر، يترتب على ذلك هجرة العديد من الكفاءات العلمية إلى الخارج بحثاً عن بيئة علمية ملائمة، وبحث عن فرص أفضل.

٩. التوزيع العمري لسكان البلدان النامية وشكله الهرمي حيث نسبة كبيرة من السكان من الفئة الشابة والتي تنزح أعداد متزايدة سنوياً إلى سوق العمل، وذلك لعدم وجود سياسة واضحة من قبل البلدان النامية بصدد عدد السكان ، في المقابل هناك انخفاض وشحه فرص التوظيف والعمل، فإن النتيجة المترتبة هي ارتفاع معدلات البطالة ومن ثم حدوث واقعة الهجرة.

١٠. نماذج الهجرة ستتغير مع تحقيق البلدان الناشئة والنامية مزيداً من التقدم في تحسين جودة الوظائف. فقد بدأت للتو الهجرة جنوب–جنوب بالازدياد وفي الوقت نفسه يغادر العمال الاقتصادات المتقدمة، لاسيما بعض البلدان الأوروبية، بحثًا عن فرص عمل في البلدان النامية.

المصادر :

أولاً : الكتب

١. إبراهيم كبة، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٥.

٢. أنطوان زحلان(وآخرون) النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية– الابعاد الاقتصادية، المركز العربي، بيروت، ٢٠١٣.

٣. جاك أتالي (وآخرون) مستقبل العمل، ترجمة– حسن مصدق، ط٢، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩.

٤. جيمس كانتون، المستقبل الاقصى– أهم الاتجاهات التي ستعيد تشكيل العالم في العشرين عاماً القادمة، ترجمة– لبنى علية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣.

٥. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة – تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٧.

٦. ريتشارد سينت، ثقافة الرأسمالية الجديدة، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٨.

٧. روبرت أولبريتن (وآخرون) أطوار التطور الرأسمالي ، ترجمة، عدنان حسن، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٩.

٨. سلامة كيلة، التطور المحتجز– الماركسية واختيارات التطور الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي، دار الطليعة الجديدة، دمشق،٢٠٠٣.

٩. صالح ياسر حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار ارواد المزدهرة، بغداد، ٢٠٠٦.

١٠. عبدالمنعم مجمد مبارك ومحمود يونس، اقتصادات النقود والصيرفة، دار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٦.

١١. فؤاد مرسي، التخلف والتنمية – دراسة في التطور الاقتصادي، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨٢.
١٢. كريم محمد حمزة، مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق، بيت الحكمة، بغداد،
١٣. ٢٠١١.
١٤. منذر الشرع، الهجرة الدولية واسواق العمل العربية. الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠١.
١٥. محمد بن ابي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت،١٩٨٣.
١٦. محمد محمود غنيمي، فائض العمالة في البلدان النامية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٣.
١٧. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات و موضوعات، ط٢، دار الوائل، عمان، ٢٠٠٧.
١٨. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل ، بيروت،٢٠١٠،
١٩. مصطفى الفيلالي، مجتمع العمل ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

ثانياً: المجلات

١. أناند .ج ،تشاندا فاركار، استخدام تحويلات المهاجرين في البلدان المصدرة للعمل ،مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، حزيران، ١٩٨٠.

ثالثاً: التقارير

(1) United Nations, international migration report 2002,United Nation, New york, 2002

الملخص:

لقد شهدت هذه الظاهرة أهمية كبيرة على مر الزمن ، إذ يترك الملايين من الناس منازلهم سنوياً ويعبرون الحدود بحثاً عن تأمين إنساني واجتماعي أكثر من أجل الحصول على أجور أعلى وفرص أفضل للعمل والحياة ، بينما يترك آخرون منازلهم نتيجةً للفقر أو الصراع المسلح أو الاضطهاد، والبلدان تكون إما كمُصدِّرين أو مُستقبلين للمهاجرين أو مصدرة ومستقبلة للمهاجرين في نفس الوقت ، وفي هذه الهجرة فوائد مفروضة على رأس المال يحتاج إلى أسواق عمل تتغير نتيجة للتغيرات في تكنولوجيا الإنتاج، بالإضافة إلى ذلك أصبحت العوامل التي تدفع إلى الهجرة الدولية أكثر تعقيداً ، فقد كان النمو في التجارة الدولية بين البلدان سريعاً لاسيما في تجارة السلع المصنعة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، والذي كان مصحوباً بعدة تدابير اتخذتها هذه البلدان، ، بما في ذلك الحد من الحواجز التجارية وتكاليف النقل، وفي المقابل فرضت نوعاً من حماية الجمارك، وبعض الحواجز على دخول منتجات البلدان النامية إلى أسواقها المحلية، مما أدى إلى تدهور أسعار المواد الخام وارتفاع الأسعار من السلع المصنعة في البلدان المتقدمة النمو، فهجرة اليد العاملة هي العناصر الأكثر تعقيداً من العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي المقام الأول ؛ لأن هذه العملية –خلافا لتبادل السلع أو حركة رأس المال على الصعيد الدولي– هي مجال يكون فيه البشر متورطاً ، وفي منتصف القرن العشرين أصبحت هجرة اليد العاملة جزءاً لا يتجزأ ومهمًّاً في عملية تدويل الحياة الاقتصادية، بوصفها عاملاً هاماً جداً من عوامل الإنتاج، وتبحث عن الاستخدام الأكثر فعالية، وليس على مستوى الاقتصاد الوطني فحسب، ولكن أيضاً على نطاق الاقتصاد الدولي.

ABSTRACT:

This phenomenon has witnessed a significance over time millions of people leave their homes annually and crossing the border in search of a more human and social security, in order to obtain of higher wages, and better opportunities for work and life while others leave as a result of poverty or armed conflict or persecution, and varied countries on the issue migration as either exporting or receiving countries for immigrants Or exporter to receiving migrants at the same time, according including imposed capital interest and needs a quick labor markets are changing as a result of changes in the Production technology, in addition to that has become the forces and factors driving international migration more complex and intertwined to work to give adequate explanations of international migration for work, if The rapid growth that has occurred in international trade between developed countries in the trade of manufactured goods in the period that followed World War II, which was accompanied by several measures undertaken by these countries, including reducing trade barriers and transportation costs, and in return imposed a kind of protection Customs, some of the barriers on the entry of developing countries' products to their domestic markets, which led to the deterioration of

the prices of raw materials and high prices of manufactured goods of developed countries, labor migration a more complex elements of international economic relations, and primarily, because this process, unlike the commodity exchange or the movement of the head money on the international level, it is an area in which human beings are involved. In the mid-twentieth century, labor migration has become an integral and important part of the process of internationalization of economic life, as a very important factor of the factors of production, looking for the most effective use, not at the level of the economy National, but also on the scope of the international economy.